

مشروع قانون في هذه الجلسة التشريعية، ولم تتوصل بالتقرير، وهذا يؤكد ما تفضل به منسق المجموعة للمعانة التي نغنيها في إطار التهميش الممنهج، بكل موضوعية.

ولذلك، السيد الرئيس، نظرا لهذه الوضعية التي نعيشها كمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ونظرا لكل القضايا المرتبطة بنا في إطار الأداء، علما أننا - كمجموعة - لنا دور ولنا فاعلية لا تخفى بكل موضوعية. نظرا لهذا الاعتبار وفي أفق إصلاح الاختلالات التي تحدث عنها الأخ منسق المجموعة ونظرا لكثير من القضايا التي نغنيها، في أفق هذا الإصلاح، نعلن في هذه الجلسة انسحابنا، على أساس أن تعالج هاته الاختلالات قريبا إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، مع أننا التقطنا، كرئاسة لهذه الجلسة، ملاحظاتكم بخصوص هذا الأمر، وسأقله، وهذا وعد على أنني سأقله إلى المكتب لتدارسه بشكل أكثر جدية من ذي قبل، والسلام. شكرا. أعطي الكلمة للسيد الوزير لإلقاء كلمة الحكومة بخصوص المشروعين معا.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري):

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

نيابة عن زميلي، السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، يشرفني أن أتقدم بين أيديكم لتقديم مشروع قانون رقم 39.12 ورقم 58.12 المتعلقين الأول بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية، والثاني يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية. إذن لم تروا مانعا، السيد الرئيس، وكما تفضلتم به، سوف أقدم المشروعين معا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

المشروع الأول يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية، ويرمي إلى وضع إطار قانوني يمكن من تنمية المنتوجات البيولوجية لاستغلال الفرص المتاحة على الصعيد الوطني والخارجي، فهذا النمط من الإنتاج يمكنه أن يشكل فرصة مهمة لتوزيع وتنوع الإنتاج وتثمينه بشكل أفضل، وأن يلعب دورا فعالا في التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي، فالإنتاج البيولوجي عرف خلال السنوات الأخيرة تطورا مهما نتيجة للطلب المتزايد للمستهلكين، كما أن العديد من المناطق ببلادنا مؤهلة لهذا النوع

محضر الجلسة رقم 842

التاريخ: الثلاثاء 28 ذو الحجة 1433 (13 نوفمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: إحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثانية عشرة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛

- مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية؛

- مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصنيف ميزانية السنة المالية لسنة 2009.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على المشاريع التالية:

1- مشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛

2- مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية؛

3- مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصنيف ميزانية السنة المالية لسنة 2009.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.12 الذي يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية ومشروع قانون رقم 39.12 الذي يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية والكلمة للحكومة لتقديم المشروعين دفعة واحدة، تفضلوا السيد الوزير.

قبل أن أعطيكم الكلمة، السيد الوزير، هناك نقطة نظام، تفضلوا السي الأستاذ.

المستشار السيد محمد رماش:

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لأننا، كمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لم نتوصل بأي

الفدرالي.

ننتقل إذن مباشرة إلى التصويت على مواد مشروع القانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، وعدد مواده 19 مادة:

المادة رقم 1 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: الإجماع، طبعاً لا معارض، ولا ممتنع؛

المادة 2 كما عدلتها اللجنة كذلك: الإجماع؛

المادة 3 لم تعدل طبعاً: الإجماع؛

المادة 4: الإجماع؛

المادة 5: الإجماع؛

المادة 6: الإجماع؛

المادة 7: الإجماع؛

المادة 8 حتى المادة 19 كلها إجماع، أعتقد.

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بالإجماع.

وننتقل للتصويت على مواد المشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية، وعدد مواده 34 مادة: أعرض المادة الأولى للتصويت: الإجماع.

إذن من المادة رقم 1 إلى المادة رقم 34 فيها إجماع.

وأعرض أخيراً مشروع القانون برمته للتصويت: حصل بشأنه إجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية بالإجماع.

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصنيفية ميزانية السنة المالية 2009. الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضلوا، السيد الوزير، لتقديم المشروع ديا لكم.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم بين أيديكم مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2009 بعد أن تم التصويت عليه من طرف لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بتاريخ 9 غشت 2012. ويندرج هذا المشروع ضمن مجهودات الحكومة لتسريع وتيرة إعداد وتقديم قوانين التصفية وإغنائها بالمعطيات الضرورية، سعياً منها لتقوية دور البرلمان في مناقشة قوانين المالية

من الإنتاج، وذلك بفضل تنوع التربة والمناخ والمهارات المكتسبة لدى المنتجين.

لكن في غياب إطار قانوني ملائم يبقى استغلال هذه المؤهلات وهوامش التطور المتاحة جد محدودة، لذا يأتي مشروع هذا القانون ليحدد شروط إنتاج وتبئ وتسيق المنتوجات البيولوجية وكذا التزامات الفاعلين في هذا القطاع، الشيء الذي سيمكن بلادنا من التوفر على إطار قانوني مماثل لقوانين أهم شركائنا في هذا المجال، مما سيسمح بتنوع العرض المغربي من المنتوجات الفلاحية البيولوجية ورفع من قدراتنا التصديرية.

أما المشروع الثاني، السيد الرئيس، فهو يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية. هذا المشروع الذي يندرج في إطار توصيات وتوجهات الإستراتيجية الجديدة للإرشاد الفلاحي، المعتمدة في إطار تنفيذ مخطط "المغرب الأخضر"، وترمي هذه الإستراتيجية إلى تطوير وعصرنة مجالات الإرشاد والاستشارة الفلاحية والتكوين ونقل التكنولوجيا لفائدة مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي.

ويتطلب تفعيل هذه الاستراتيجية القيام بإصلاح عميق للنظام الحالي للإرشاد الفلاحي ومصالح الوزارة المكلفة بهذه المهام، لذا يتوخى من إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية الذي سيحل محل المصالح والهيكل التي تتكلف حالياً بالإرشاد الفلاحي إعطاء نفس جديد لمجالات الإرشاد والاستشارة الفلاحية عبر مواكبة الفلاحين وتنظيماتهم في مختلف ميادين الإنتاج والتممين والتسويق والتدبير الاقتصادي والمالي للاستغلاليات الفلاحية.

واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أن أعتم هذه المناسبة لأتقدم بخالص شكري لأعضاء لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية - رئيساً وأعضاء - على تجاوبهم مع أهداف ومرامي هذين المشروعين واقتراحاتهم البناءة التي ساهمت في إغنائها وإثرائها، راجياً أن ينال رضاكم كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حوله.. تم توزيع هذا التقرير؟

إذن ننتقل مباشرة لفتح باب المناقشة حول المشروعين معاً إن رغب أحد السادة المستشارين في مناقشة المشروع، ومن رغب في تقديم مداخلة مناقشته للرئاسة فليفضل، تفضلوا.

إذن اللي عنده مداخلة ابغى يدفعها رافة بالسادة المستشارين الذين تأخروا إلى هذه الساعة، يتفضل يجب المداخلة ديا ليو.

إذن عن فرق الأغلبية، مداخلة عن فرق الأغلبية، تفضل الأستاذ لحسن. شكراً. وعن فرق المعارضة؟ ما كايش، تفضلوا. عن الفريق

2009 ما قدره 240,60 مليار درهم، وقد تم تحصيل ما مجموعه 184,96، أي شكلت منها الموارد العادية نسبة 91,33% من مجموع الموارد المحصلة. وفيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 51,93 مليار درهم، وتم تحصيل 62,89 مليار درهم. وبخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد بلغت الاعتمادات النهائية للسنة المالية 2009 برسم نفقات الاستغلال ما مجموعه 2,60 مليار درهم، استعمل منها 1,58 مليار درهم، وبلغت التقديرات النهائية لموارد الاستغلال لهذه المرافق ما قدره 3,21 مليار درهم، وقد تم تحصيل 3,78 مليار درهم.

وبالمقابل وإجمالاً، سجلت الميزانية العامة زيادة للتكاليف على الموارد قدرها 59,41 مليار درهم، إذن هذا هو العجز المسجل نهائياً برسم السنة المالية 2009، وعرفت الحسابات الخصوصية للخزينة زيادة للموارد على التكاليف حددت في 10,97 مليار درهم، هذا الفائض الذي حقق برسم الحسابات الخصوصية للخزينة، وسجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على التكاليف قدرها 2,78 مليار درهم.

هذا، وقد نتج عن تنفيذ قانون المالية زيادة للتكاليف على الموارد حددها مشروع قانون التصفية لسنة 2009 في 45,66 مليار درهم، وبالتالي يعتبر الحساب الختامي لمشروع قانون المالية 2009 بكل مكوناته (الميزانية العامة، الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة) يحدد حجم العجز في 45,66 مليار درهم.

وفي الأخير، نؤكد لكم، السادة المستشارون المحترمون، من جديد حرص الحكومة على تسريع وتيرة إعداد قوانين التصفية وإغنائها بالمعطيات الكفيلة بتطوير المستوى النقاش حول هذه القوانين وجعلها مناسبة سنوية يستطيع من خلالها مجلسكم الموقر الإطلاع على حصيلة عمل الحكومة وتقييم أدائها. وفي هذا الإطار، أخبركم أن مصالح الوزارة سوف تنتهي قريباً من أشغال إعداد مشروع قانون التصفية لسنة 2010 خلال هذا الأسبوع قصد تقديمه قريباً لمجلسكم الموقر قبل نهاية هذه السنة، احتراماً للآجال الدستورية المنصوص عليها.

كما انطلقت مصالح الوزارة في إعداد مشروع قانون التصفية لسنة 2011 في أفق تقديمه لمجلسكم الموقر في غضون الشهور الأولى من سنة 2013، وبالتالي تتداركو هاذ التأخر اللي كين واللي إن شاء الله الرحمن الرحيم بمصادقتكم على مشروع قانون التصفية لسنة 2009، سننطلق في نقاش مشروع قانون التصفية لسنة 2010 و2011 في الأشهر الأولى لـ 2013 إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وشكراً لكم السيد الرئيس والسادة المستشارون المحترمون.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير. ونريد منكم أن تتركوا لنا نسخة قصد

وتكريس المكانة المتميزة التي خصه بها الدستور وتفعيل ما جاء به من مبادئ قوية في مجال الحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية وترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وما لاشك فيه أن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الذي تقترح عليكم الاشتغال عليه في إطار لجنة مشتركة وفق نفس المقاربة التي انتهجناها مع مجلس النواب، سيشكل مناسبة لتقوية دور قوانين التصفية وإغناء مضامينها وتبويبها مكانة مهمة في مجال تقييم السياسات العمومية.

وكنطلق لتكريس مضامين هذا الإصلاح الهام، ونزولا عند رغبة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فقد أعدت الحكومة تقريرا مفصلا، يعد الثاني من نوعه حول تنفيذ ميزانية السنة المالية لـ 2009 (كان تم عرضه على اللجنة الموقرة) يتضمن عرضاً لأهم المنجزات برسم المشاريع والبرامج الملتمزم بها في إطار السياسات القطاعية والأوراش الكبرى وكذا نسب إنجاز الاعتمادات المرصدة لهذه المشاريع والبرامج. هذا هو التقرير الذي تم عرضه على لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يثبت هذا المشروع المعروض على أظنكم النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2009 على المستويات الثلاث:

- مستوى الميزانية العامة؛

- مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة؛

- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

وقد جاءت هذه النتائج كما يلي:

فعلى مستوى الميزانية العامة، حدد مشروع القانون المذكور - أي قانون التصفية 2009 - مبلغ الاعتمادات النهائية للسنة المالية 2009 برسم نفقات التسيير في 151 مليار درهم، وبلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 143,84 مليار درهم، تتوزع ما بين نفقات الموظفين (74,03 مليار درهم) ونفقات المعدات والنفقات المختلفة (26,31 مليار درهم)، والتحملات المشتركة (43,50 مليار درهم).

أما الاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار، فقد بلغت 59,66 مليار درهم، استعمل منها مبلغ 44,25 مليار درهم، يتوزع ما بين القطاعات الوزارية (بجصة 32,39 مليار درهم) والتحملات المشتركة (11,86 مليار درهم).

وبخصوص النفقات المتعلقة بالدين العمومي، فقد تم إنفاق مبلغ 56,27 مليار درهم، يتوزع ما بين الاستهلاكات - يعني الرد ديال أصل الدين- (39,59 مليار درهم) و16,68 مليار درهم برسم الفوائد والعمولات.

أما فيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية

الملحق II: مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص مشروع القانون رقم 39.12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 39.12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية.

السيد الرئيس،

لعل من أهم ركائز المنظومات الغذائية المعاصرة، وخاصة في الأقطار المتقدمة، العودة إلى الأنظمة الغذائية البيولوجية التي تبتعد قدر الإمكان عن المواد الكيميائية والأسمدة المعدنية، خاصة بعد أن أثبتت مجموعة من الدراسات والأبحاث دورها الكبير في تنامي وانتشار العديد من الأمراض والمضاعفات الجانبية.

فانسجاما مع هذا التصور، واستحضارا للمؤهلات الطبيعية لبلادنا في هذا المجال، نظرا لما تزخر به من تنوع في مجالي التربة والمناخ وكذا بالنظر لما راكمته التجربة المغربية من ممارسات فلاحية في مجال الإنتاج البيولوجي، فقد أضحي من اللازم وضع إطار قانوني ينظم ويحدد ما المقصود بالمنتج البيولوجي، وذلك في تناغم وتناسق تام مع قوانين الشركاء الاقتصاديين للمغرب بهدف تمييز منتوجاتنا وضمان ولوجها للأسواق الدولية.

من جهة أخرى، فإننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نظن أن اعتماد إجراء من هذا القبيل يساهم لا محالة في تحسين دخل المنتجين وكذا الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي وتحقيق أهداف الميثاق الوطني للبيئة، ومن تم تفعيل الأمل للمخطط الأخضر الذي راهنت عليه بلادنا كقاطرة للإقلاع بالمجال الفلاحي وكذا الصناعات المرتبطة به وكل الأنشطة التحويلية التي تدور في فلكه.

السيد الرئيس،

إيماننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، بأهمية هذا المشروع وراهنيتنا، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

الملحق III: مداخلة فرق الأغلبية لمناقشة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية؛

- مشروع قانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة مشاريع القوانين المعروضة على أظفار مجلسنا الموقر، والمتعلقة بمشروع قانون رقم

استنساخها وتعميم الفائدة للسادة المستشارين.

نتقل إلى مقرر اللجنة إذا كان هناك داع لتقديم التقرير، ثم نتقل إلى المناقشة، وإذا رأيتم أنه سنقدم مداخلاتنا كتابة فسخر مباشرة إلى عرض على العشرة للمشروع للتصويت:

المادة الأولى: إجماع؛

إذن من المادة رقم 1 إلى المادة 10: الإجماع.

سأعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2009 بالإجماع، وبهذا سنكون قد أنهينا أشغال جلستنا هذه.

ورفعت الجلسة.

ملحق: مداخلات الفرق النيابية، المسلمة لرئاسة الجلسة

الملحق I: مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص مشروع القانون رقم 58.12 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.12 القاضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

سيدي الرئيس،

لطالما نادى الفلاحون والمهتمون بالقطاع الفلاحي بأهمية الدراسات والاستشارات الفلاحية باعتبارها أداة فعالة لتثمين المنتج الفلاحي وتطويره وجعله قادرا على مسابقة المستجدات وتجاوز الإكراهات التي تطرحها الظروف المناخية وكذا المنافسة الشرسة للمنتجات الوطنية من قبل مجموعة من الدول التي تتقاسم معنا نفس الظروف المناخية.

وهكذا، يمكن تشخيص واقع قطاعنا الفلاحي في مجال الاستشارة الفلاحية كقطاع يعاني من ضعف التأطير نظرا لقلّة المؤطرين من جهة وضعف التنسيق بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن عدم نجاعة الإمكانيات المالية الضئيلة أصلا المخصصة للإرشاد الفلاحي.

فاستحضارا لما سبق، سيدي الرئيس، ووعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع القانون الذي من شأنه أن يبلور منظومة وتصورا جديدا المهنة وأدوار الاستشارة الفلاحية، فإننا سنصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع، كما سبق لنا وأن صوتنا عليه خلال مرحلة المناقشة داخل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

المنتجين والمهتمين لهذا النمط من الإنتاج، إضافة إلى حماية البيئة والتنوع البيولوجي.

فاسمحو لي بالتذكير في هذا الإطار إلى أن المغرب هو من أوائل البلدان الإفريقية التي أطلق فيها المزارعون منذ بداية القرن الماضي برامج الإنتاج البيولوجي، مما جعل إقبال المغاربة على المنتجات الطبيعية يشهد تزايداً مهماً من خلال تنامي استهلاكهم للمواد البيئية، والشاهد على ذلك هو تعدد الفضاءات المزروعة بما هو طبيعي خلال العقود الأخيرة، والذي بلغ 583.000 هكتار برسم موسم 2011-2012 مقابل 12.295 هكتار خلال موسم 2001-2002.

إن هذا النوع من الفلاحة كفيل بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين مداخل المنتجين المغاربة المهتمين بنمط الاستهلاك البيولوجي، مع الاستجابة لطلب المستهلك عبر ضمان جودة أكبر للمنتجات الفلاحية والمائية، كما يمكن أن يشكل محركاً أساسياً للتنمية التكنولوجية، لكن ذلك يبقى رهيناً بقدرتنا على:

- إعداد وتكوين الكفاءات الجيدة في علم الزراعة، التي من شأنها المساهمة في مراعاة عائدات أعلى من تلك التي تحققها المنتجات التقليدية؛

- تحفيز الفلاحين المهتمين بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية على التنظيم في إطارات وتكتلات بعيدة عن الوسطاء وكل ما له صلة باقتصاد الربيع، ضماناً للتخليق والتزاهة والشفافية؛

- تعميق الحوار مع كل الفاعلين المعنيين في القطاع الخاص الوطني والأجنبي على حد سواء على الاستثمار في القطاع، ضمن شروط تسعى لتأمين تنافسية سليمة والحفاظ على حقوق جميع المواطنين بمن فيهم العاملين في القطاع والمستهلكين.

إننا في فرق الأغلبية نعتبر أن تطوير الإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية وتجويد منظومة الاستشارة الفلاحية ببلادنا لا ينبغي أن يتم بمعزل عن الإصلاح الشمولي للمنظومة الفلاحية، وأن ذلك يبقى رهيناً بالرفع من الأداء الفلاحي ببلادنا وفق مقاربة تشاركية تروم تجاوز سلبات التجارب والسياسات السابقة.

لذلك، فإن تصويتنا الإيجابي على المشروعين هو تأكيد على انخراطنا اللامشروط في الجهود المبذولة لإصلاح الفلاحة ببلادنا، بتوجيه وقيادة رشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المالحق IV: مداخلة فرق المعارضة بخصوص مشروع قانون رقم 39.12

المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية

السيد الرئيس المحترم،

39.12 بشأن الإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية ومشروع قانون رقم 58.12 القاضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، والتي تندرج في إطار الجهود المبذولة من أجل الارتقاء بالمنظومة الفلاحية وجعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح المنشود.

ومما لا شك فيه، السيد الرئيس، أن المشروعين قد استأثرا باهتمام كبير من طرف كافة الفرق والمجموعات البرلمانية لمجلسنا الموقر، لأهميتها في تعزيز وتمتين الفرص التي يوفرها مخطط "المغرب الأخضر" من أجل تطوير الفلاحة المغربية.

يكتسي مشروع القانون المتعلق بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية أهمية بالغة اعتباراً للدور الاستراتيجي الذي سيضطلع به المكتب في مجال تطوير البحث والتكوين والاستشارة في المجال الزراعي، وبالتالي تهيئة الوسائل الكفيلة بإبداع وإيجاد أصناف زراعية بديلة تستجيب للمنافسة العالمية التي يشهدها هذا القطاع، وبما يتلاءم والاضطرابات التي تعرفها الظرفية المناخية.

وحري بنا، السيد الرئيس، أن نشير في هذا الإطار إلى أن مضامين البرامج المعتمدة في إطار مخطط "المغرب الأخضر" لحد الآن، والتي عملت على تثمين علاقة الفلاح بمراكز الأشغال ستمكن المكتب من الاضطلاع بأدوار فعالة على مستوى المواجهة المحلية والتنوع، خاصة مع الدينامية الجديدة والمتسارعة التي تشهدها الفلاحة المغربية، وهو ما يستلزم من المتدخلين في القطاع توفير الإمكانيات اللازمة للمكتب التي ستمكنه من تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إحداثه من قبيل:

- إنشاء مراكز التكوين المجهزة بالتقنيات الحديثة للاستفادة من التقدم والتطورات التي يشهدها هذا الميدان على الصعيد العالمي؛ لتنسيق بين العاملين في القطاع الفلاحي والغرف الفلاحية ومؤسسات البحث والتكوين الجامعية من خلال خلق اتفاقيات تعاون وشراكة.

ولابد من التأكيد على أن هندسة هذا المشروع الهام، سواء على مستوى الأهداف الكبرى المتوخاة من ورائه وغيرها من الأسس والمقتضيات الهامة المنصوص عليها في مضمونه، تجعلنا مطمئنين اليوم، لكون بلادنا هي بصدد الاجتهاد المتواصل لتطوير الترسنة القانونية والتشريعية الكفيلة بجعل القطاع الفلاحي يساهم بشكل كبير في الجهود التنموي الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أما فيما يتعلق بالمشروع الثاني، والذي يروم بالأساس تشجيع وتمتين المنتج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية وعملية كطف وجمع الأصناف البرية وكذا المساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين دخل

ونظرا لأهمية الفلاح باعتباره فاعلا أساسيا في هذا القطاع وركيزة أساسية لكل تنمية فلاحية، فإن كل المخططات والاستراتيجيات الفلاحية تخصص جانبا مهما لعمليات تكوين وتدريب وإرشاد وإخبار الفلاح، ذلك أن المعلومات الفلاحية، سواء كانت تقنية أو اقتصادية أو اجتماعية تعتبر مدخلا أساسيا لتحديث القطاع الفلاحي وتطويره، وتوجيه برامج الإنتاج نحو الأفضل وبالتالي تحسين وضعية الفلاحين ورفع من مستواهم المعيشي. وبما أن الإرشاد الفلاحي والقروي يشكل واحدا من من أهم الوسائل التي تعتمدها الدولة من أجل إنعاش التنمية القروية، فإن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على قدرة برامج الإرشاد الفلاحي على الإستجابة لحاجيات وتطلعات الفلاحين وكذا تقديم معلومات مهمة، كما وكيفا، ومتميزة عن المصادر الأخرى المتاحة للفلاحين.

وانطلاقا من كون هذا القانون الذي نحن بصدد دراسته يهدف إلى إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية كؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية ومراقبة المالية للدولة المطبقة على المنشآت العامة، والذي سيعهد إليه تطبيق الإستراتيجية الجديدة للإرشاد الفلاحي، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، نظرا لما يمثله من خطوة لتجاوز النقص الحاد في مجال الإرشاد الفلاحي، حيث لا تتعدى نسبة التغطية الحالية للفلاحين بالإرشاد 5% منهم، مع كلفة 15 درهما لكل فلاح من حيث الميزانية المخصصة للإرشاد الفلاحي، وهو ما يعوق الاستجابة للحاجيات المتزايدة، ولا سيما في ظل التحولات التي جاءت في إطار مخطط "المغرب الأخضر".

وبالمناسبة، فإننا نطلب من الحكومة أن تتخذ كل الإجراءات والتدابير التي تمكن من تحسين هذا القطاع وتقويته أمام ما يواجهه من تحديات المنافسة من طرف المنتوجات الأجنبية. شكرا على انتباهكم، والسلام عليكم.

الملحق VI: تدخل المستشار السيد الصادق الرغوي باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 39.12 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية، الذي يهدف إلى تشجيع وتثمين الإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية وقطف وجمع النباتات التلقائية أو جمعها والمساهمة في التنمية المستدامة عبر تحسين دخل المنتجين المهتمين بنمط الإنتاج البيولوجي.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 39.12 المتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية.

السيد الرئيس،

لعل من أهم ركائز المنظومات الغذائية المعاصرة، وخاصة في الأقطار المتقدمة العودة إلى الأنظمة الغذائية البيولوجية التي تبتعد قدر الإمكان عن المواد الكيميائية والأسمدة المعدنية، خاصة بعد أن أثبتت مجموعة من الدراسات والأبحاث دورها الكبير في تنامي وانتشار العديد من الأمراض والمضاعفات الجانبية.

فإنسجاما مع هذا التصور، واستحضارا للمؤهلات الطبيعية لبلادنا في هذا المجال نظرا لما تزخر به من تنوع في مجالي التربة والمناخ وكذا بالنظر لما راكمته التجربة المغربية من ممارسات فلاحية في مجال الإنتاج البيولوجي، فقد أضحي من اللازم وضع إطار قانوني ينظم ويحدد ما المقصود بالمنتوج البيولوجي، وذلك في تناغم وتناسق تام مع قوانين الشركاء الاقتصاديين للمغرب بهدف تثمين منتوجاتنا وضمان ولوجها للأسواق الدولية.

من جهة أخرى، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نظن أن اعتماد إجراء من هذا القبيل يساهم - لا محالة - في تحسين دخل المنتجين وكذا الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي وتحقيق أهداف الميثاق الوطني للبيئة، ومن تم التفعيل الأمثل للمخطط الأخضر الذي راهنت عليه بلادنا كقاطرة للإقلاع بالمجال الفلاحي وكذا الصناعات المرتبطة به وكل الأنشطة التحويلية التي تدور في فلكه.

السيد الرئيس،

إيماننا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع وراهنيتته، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

الملحق V: تدخل المستشار السيد الصادق الرغوي باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 58.12 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 58.12 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

انطلاقا من قناعتنا بضرورة الدعم المستمر لقطاع الفلاحة، ونظرا لأهميته سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأنه شكل منذ الستينات ومازال إحدى أهم أولويات المغرب في جميع مخططاته الاقتصادية والاجتماعية بفضل التوجهات الرسمية للدولة.

الملحق VII: مداخلة فرق الأغلبية حول قانون التصفية للسنة المالية 2009.

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة قانون التصفية لسنة 2009 لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر وجهة نظرنا حول هذا المشروع، مسجلين في البداية أن هذا المشروع يعتبر البادرة المالية الأولى للحكومة الجديدة بعد تشكيلها كنتاج للعهد الدستوري الجديد الذي أسست له بلادنا منذ المحطة التاريخية لفتح يوليوز 2011، وما بني عليها من استحقاقات، وهو يعتبر - بالمناسبة - إحدى الآليات الأساسية للرقابة البرلمانية على الحكومة، إلا أننا نتمنى بأن لا تتجاوز هذه القوانين السنتين حتى تتمكن من مساءلة الحكومة ومراقبة مدى تنفيذ برامجها واستوطانها التي التزمت بها ومدى مطابقتها والتصريح الحكومي الذي جاءت به.

وبالرجوع إلى قانون التصفية لسنة 2009 يتضح لنا جليا من خلال الأرقام الواردة فيه تراجع نسبة نفقات التسيير بالمقارنة مع سنة 2008 إلى 63%، كما أن نفقات الاستثمار بلغت 90% من طرف 11 قطاعا وزاريا، بينما حوالي 20 وزارة لم تتجاوز 9.6%، وهنا نتساءل عن التفاوت الواضح بين القطاعات الوزارية في مجال الاستثمار العمومي، بينما نفقات التسيير فتتجاوز 95% بمختلف الوزارات.

ومن أجل تدارك سلبيات نسبة الإنجاز بين مختلف القطاعات الحكومية، نتمنى مستقبلا أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار القطاعات الاستراتيجية والاجتماعية من أجل تمكينها من موارد واعتمادات إضافية حتى تتمكن من خلق فرص شغل جديدة، وبالتالي تمتص أفواج البطالة. وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع. والسلام عليكم.

كما يهدف هذا المشروع إلى المحافظة على البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والاستجابة لطلبات المستهلك المتزايدة على المنتوجات الفلاحية وفق نمط الإنتاج البيولوجي.

السيد الرئيس،

تعد الفلاحة البيولوجية فرصة حقيقية يتعين على المغرب استغلالها، إذا علمنا أن المنتوجات الطبيعية الخالية من المبيدات، والتي تحترم عملية إنتاجها المعايير البيئية وتحافظ على مذاق وجودة هذه المواد، ستكون موضوع استهلاك مفضل خلال السنوات القادمة، حيث تعرف انتشاراً وإقبالا متزايداً بأوروبا، كما أن أعداد المغاربة المقبلين على هذه المنتوجات الطبيعية في تزايد مستمر.

إن تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل يفرض على الدولة إقرار مقاربة بديلة للإنتاج تحد من الضرر الذي يطل الطبيعة والحاجة الملحة لإعادة إنعاش التربة ومنحها التنوع البيولوجي الضامن لاستمرارية المجال الحيوي، وحث الفلاحين على تدبير أكثر عقلانية للموارد الطبيعية بهدف ضمان استمراريتهما.

إنه بات من المؤكد أن الفلاحة البيولوجية يمكن أن تشكل محركا هاما للتنمية التكنولوجية إذا اقترنت بمستوى جيد من الكفاءة يسمح بمراعاة عائدات أعلى من تلك التي تحققها المنتوجات التقليدية. وهنا لا بد من أن تقوم الحكومة بمسؤوليتها في عمليات إرشاد الفلاح وتكوينه حتى ينعم بمزايا التطور الحاصل في مجال العلم الزراعي.

ويعد هذا المشروع اليوم الذي سنصوت عليه بالإيجاب، بداية انخراط بلادنا في مسار الاهتمام بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية، من خلال تشجيع وتثمين المنتج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية والمائية وكذا المساهمة في التنمية المستدامة من خلال تحسين دخل المنتجين المهمين بهذا النمط من الإنتاج.